

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٦١ لسنة ٢٠١٥

بربط موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية

للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

القانون الآتى نصه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

بمبلغ ٦١٤.٩٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وأربعة عشر مليوناً وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٣٢٣٤٣٥٠٠٠ جنيه (فقط

وقدره ثلاثمائة وثلاثة وعشرون مليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

أجور بمبلغ ٦٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٢٦.٩٣٥٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٣٢٣٤٣٥٠٠٠ جنيه

(فقط وقدره ثلاثمائة وثلاثة وعشرون مليوناً وأربعمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) منها

مبلغ ١٥٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إعانات .

(المادة الرابعة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ

٢٩.٦٥٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وخمسون

ألف جنيه) موزعة كالاتى :

استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٨٨٥٨٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢.٧٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الخامسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٢٩.٦٥٥.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وتسعون مليوناً وستمائة وخمسة وخمسون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذا الجهاز بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

(المادة السابعة)

يلتزم الجهاز بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الثامنة)

لا يجوز للجهاز السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة التاسعة)

يُنشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥ صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ (الموافق ٢ يوليو سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

مشروع موازنة جهاز تنمية التجارة الداخلية
للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

٣٢

الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ تاريخ ٢٧ يوليو سنة ٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	بيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	بيان
		الإيرادات:			التكاليف والمصروفات:
١٠٠٢٤٠٠٠٠	١٧١٤٣٥٠٠٠ (*)	مجموعة (١) إيرادات النشاط	٢٥٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غير
-	١٥٢٠٠٠٠٠	مجموعة (٢) منح وإعانات	٥٥٥٢٢٠٠٠	٦٢٥٠٠٠٠	مجموعة (٢) الأجور
-	-	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد	١٣٣٩٠٠٠٠	١٠١١٣٥٠٠٠ (*)	مجموعة (٣) المصروفات
٥٠٥٠٠٠	-	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى ...	-	-	مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع
			١١١٥٨٠٠٠	١٥٧١٠٠٠٠ (*)	مجموعة (٥) أعباء وخسائر
١٠٠٧٤٥٠٠٠	٣٢٣٤٣٥٠٠٠	جملة الإيرادات	٨٢٥٧٠٠٠٠	٣٢٣٤٣٥٠٠٠	جملة التكاليف والمصروفات
					أرباح العام:
			١٨١٧٥٠٠٠		الأرباح المحتجزة (فائض مرحل)
			١٨١٧٥٠٠٠		صافي ربح العام
١٠٠٧٤٥٠٠٠	٣٢٣٤٣٥٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	١٠٠٧٤٥٠٠٠	٣٢٣٤٣٥٠٠٠	جملة الموازنة الجارية
		الإيرادات الرأسمالية:			الاستخدامات الرأسمالية:
٣٩٨٨٣٠٠٠	٢٩٠٦٥٥٠٠٠	إيرادات رأسمالية متنوعة	٣٦٠٨٣٠٠٠	٢٨٨٥٨٠٠٠٠	استخدامات استثمارية
-	-	قروض وتسهيلات ائتمانية	٣٨٠٠٠٠٠	٢٠٧٥٠٠٠	تحويلات رأسمالية
٣٩٨٨٣٠٠٠	٢٩٠٦٥٥٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٩٨٨٣٠٠٠	٢٩٠٦٥٥٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
١٤٠٦٢٨٠٠٠	٦١٤٠٩٠٠٠٠	إجمالي الموازنة	١٤٠٦٢٨٠٠٠	٦١٤٠٩٠٠٠٠	إجمالي الموازنة

(*) يتضمن مبلغ ٨٧٧٤٥ ألف جنيه يخص إيجار وترفيق بعض الأراضي للمناطق التجارية التي سوف يقوم الجهاز بطرحها للانتفاع بعد ترفيقها .
(*) يتضمن مبلغ ١٥٢٠٠٠ ألف جنيه إعانات من وزارة المالية لترفيق المناطق التجارية .
(*) يتضمن مبلغ ١٢٥٣١٠ ألف جنيه إيرادات المناطق التجارية بعد ترفيقها .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٥/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٢٥٠٢٨ س ٢٠١٥ - ١٥٠٨